اثر عامل الخصومة في خطاب التيارات السياسية العراقية (٢٠١٠-٢٠١٨)

The Impact of Dispute Factor in Political Discourse of Iraqi Political Currents (2010-2018).

م.م.محمد كاظم هاشم

نبذة عن الباحث :
مدرس مساعد في جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، وطالب الدكتوراه في جامعة طهران/ قسم الفكر السياسي

أ.د. داود فيرحي

نبذة عن الباحث :
استاذ الفكر السياسي في جامعة طهران ، كلية القانون والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية

Abstract

The present study aims to identify for the reasons of transformation and change in the political discourse of contemporary Iraqi political currents. The study supposes that the political discourse of these currents is variable and non-static and the dispute and competition are the impact factor in this change. In order to prove this hypothesis, the research bases on the study of the reality and the political discourse of Iraqi political currents "especially the Arab ones" on the period of time (2010-2018). The analysis in this study is based on the following basic criteria: 1 - Political and social conditions that impose on political currents to modify their political discourse "modification of form and identity". 2- The form of political parties and alliances in each time and electoral period. 3- The role of religion in the political discourse of Iraqi political currents as a motive factor of political dispute.

اثر عامل الخصومة في خطاب التيارات السياسية العراقية (٢٠١٠- ٢٠١٨)

* م.م.محمد كاظم هاشم * أ.د. داود فيرحي

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية الى تعرف اسباب التحول والتغيير في خطاب التيارات السياسية العراقية المعاصرة، مفترضةً إن خطاب هذه التيارات هو خطاب متغير وغير ثابت، وإن عامل الخصومة والمنافسة هو العامل المؤثر في هذا التغيير. ولإثبات هذه الفرضية بما يتلاءم مع المقام، تم الاستناد الى دراسة واقع وخطاب التيارات السياسية العراقية، وتحديداً "العربية منها" في المدة الزمنية من (٢٠١٠ – ٢٠١٨)، معتمدين في تحليلنا على معايير أساسية، ألا وهي ١- الظروف السياسية والاجتماعية، التي تفرض على التيارات السياسية تعديل خطابها "تعديل شكل التيار وهويته". ٢- شكل الاحزاب والتحالفات السياسية في كل دورة زمانية وانتخابية. ٣- دور الدين في خطابها باعتباره العامل المحرك للخصومة السياسية.

الكلمات المفتاحية: عامل الخصومة، الخطاب، التيارات السياسية العراقية

المقدمة

ان لعامل الخصومة دور اساس في تغيير خطاب " شكل، بنية وهوية" التيارات السياسية العراقية، جاعلا من هويتها هوية حدوثية صيرورية متغيرة باستمرار، بحسب نوع وشدة الخصومة وطبيعتها، فلم تتمكن التيارات السياسية من تثبيت هويتها وخطابها نتيجة هذا العامل، وتنقلت بسرعة كبيرة، بين اليسار واليمين، وبين الدين والمدنية، على وفق فضاء الخصومة والبرغماتية، التي تحتم عليها أن تبقى داخل اللعبة السياسية.

سنحاول هنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر هذا العامل في التيارات السياسية العراقية المعاصرة ولأن المقام لا يسمح بدراسة التجربة العراقية كاملة بعد عام ٢٠٠٣ ، اقتصرنا على تحليل واقع التيارات السياسية العراقية -التي تنتمي للقومية العربية- والظروف التي اجبرتها على تغيير خطابها بدأ من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٨ ، مركزين في تحليلنا على امور هي: الظروف السياسية والاجتماعية التي تفرض على التيارات السياسية تعديل خطابها "بنيتها وهويتها"، شكل الاحزاب والتحالفات السياسية في كل دورة انتخابية، دور الدين في خطابها باعتباره العامل المحرك للخصومة السياسية.

سؤال الدراسة : ما هو أثر الخصومة السياسية في خطاب التيارات السياسية العراقية المعاصرة ؟.

فرضية الدراسة : تفترض الدراسة إن الخصومة السياسية اثرت بشكل كبير في خطاب التيارات السياسية العراقية المعاصرة لدرجة أنها اصبحت لا تمتلك أيَّ خطاب ثابت ولا هوية، بل ان هويتها متغيرة، بحسب نوع وشدة الخصومة السياسية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على اسباب تحول وتبدل خطاب التيارات السياسية العراقية للمدة من ٢٠١٠ الى ٢٠١٨ . معتمدة على دراسة الواقع السياسي العراقي، والخارطة السياسية العراقية، والعوامل التي كانت سبب التغيير وحدوث الخصومة ومنها المسألة الدينية والمذهبية.

منهجية الدراسة والاطار النظري:-

ستعتمد الدراسة الحالية على نظرية تحليل الخطاب ل"ارنستو لاكلائو وشانتال موف"[١]. تعد هذه النظرية كلا من الكلام، التقارير، الحوارات، البيانات، الافكار وحتى المؤسسات تعدها بمثابة متن وخطاب، وهو أساس التحليل. فمن وجهة نظر اصحاب هذه النظرية كل عمل وظاهرة من الظواهر هي ظاهرة خطابية، لا يمكن ان تفهم الا بعد وضعها في قالب خطابي. اذ يساعد هذا القالب الخطابي على امكانية فهم الناس لمعنى افعالهم وسلوكهم في زمان ومكان محدد، ويؤثر على فعالياتهم الاجتماعية والسياسية.

فضلا عن ذلك، فإن الخطاب وفقا لهذه النظرية هو اوسع من مفهوم الايدلوجيا في معناه التقليدي، الذي يعني مجموعة من الافكار التي تساهم في فهم ورسم سلوك العاملين الاجتماعيين، فمفهوم الخطاب اوسع بكثير من ذلك ويشمل الى جانب الافكار انواع السلوك الاجتماعي والسياسي بالإضافة الى المؤسسات والانظمة[٢].

وسنحاول في هذه الدراسة ان نستفاد من ركنين فقط من اركان هذه النظرية وهما[٣]:

الاول: المكان والزمان، تعيين المكان والزمان يحظى بأهمية قصوى وفقا لهذه النظرية، ففهم ومعرفة المقطع الزمني والمحدودة الجغرافية له اهمية كبيرة؛ لان الخطابات توجد في زمان ومكان محددين، ولتحليلها وفهمها لابد من الاخذ بنظر الاعتبار الحدود الزمانية والموقع الجغرافي، فحدودنا الجغرافية في هذه الدراسة العراق وحدودنا الزمانية هي المدة من ٢٠١٠ الى ٢٠١٨ .

الثاني: الخصومة والجدال: تظهر هوية الخطابات دائما بوساطة العدو، ونظام المعاني والمقاصد ينظم فقط وفقا لوجود العدو او الخصم. اذ لا يمكن - وفقا لهذه النظرية - أن يوجد نظام خطابي واحد متسلط يحكم المجتمع، ولا يمكن تتبع سير تحول خطاب او نظام معاني الا بعد وضعه مقابل عدو. فالعداوة والهيمنة والخصومة هي التي تعطي الهوية للخطابات، بعبارة اخرى ان الخصومة والمنازعة امر مهم وحياتي وتكمن اهميته في ثلاثة موارد: الاول وجود رابطة الخصومة بعنى ان هناك عدو يا اخر، تكمن اهميته في المساهمة في تأسيس جزء من الحدود و الهوية السياسية. الثاني: وجود الخصومة يساهم في التثبيت المؤقت للهوية الاجتماعية والسياسية للفاعلين الاجتماعيين والسياسيين. والثالث: وجود الخصومة توضح ان الهوية حدوثية أنية وليست ثابتة، ولا توجد اشياء لها هوية ذاتية وثابتة، بل إن هويتها مرتبطة بالغير والضد؛ فأهمية الخصومة والضدية تكمن في إن كل شيء يجد هويته من طريق الارتباط بالغير، وطبقا لهذه النظرية تحدث الضدية، بدليل ان كسب اي نوع من الهوية الكاملة للفاعلين الاجتماعيين والمجاميع السياسية، هو أمر غير ممكن مطلقا، وذلك لأن حضور العدو او الآخر في رابطة الخصومة يمنع خصمه من كسب هويته الدائمة، وهذه الخصومة هي خارجية وليست داخلية وذاتية.

فضلا عن ذلك فأن اصل هذه الخصومة هو الصراع من اجل الوصول الى الهيمنة من طريق المشروع السياسي، وإن سلوك الهيمنة في العمل السياسي هو السلوك المحوري، وهنا دقيقا معنى الهيمنة: هو من يكون الاقوى؟ ومن هو الذي يستطيع ان يرسم

للمجتمع حدوده؟ ويضع قوانين ويحدد مسارات حركته؟. كما ان الساعي لتحقيق الهيمنة دائما ما يقرن الوصول اليها من طريق استخدام القدرة والاكراه لأجل تحقيق الهدف وهو تحميل المعاني والمفاهيم على الآخرين.

هيكلة الدراسة : الدراسة هي عبارة عن مقدمة وخاتمة ومبحثين الاول هو دراسة أثر الخصومة في خطاب التيارات السياسية العارقية ٢٠١٠- ٢٠١٤ والمبحث الثاني: دراسة أثر الخصومة في خطاب التيارات السياسية العراقية٢٠١٤- ٢٠١٨.

المبحث الاول: أثر الخصومة في خطاب التيارات السياسية العراقية ٢٠١٠- ٢٠١٤

اولا : خطاب التيارات السياسية في ٢٠١٠ ومحور خصومتها:

منذ حصول التغيير السياسي في العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٠ كان خطاب التيارات السياسية ومحور صراعها هو تمثيل الهويات الفرعية، وكان طبيعة العمل السياسي الناتج عن هذا الخطاب، هو ظهور ائتلافات كبيرة يمثل كل منها طائفة أو مكون من مكونات المجتمع العراقي، حيث كانت عبارة عن ثلاث ائتلافات كبيرة. يدعي الاول تمثيل الهوية الشيعية، ويضم الاحزاب والتيارات الرئيسة من الشيعية. ويدعي الثاني تمثيل الهوية السنية، ويتكون من الاحزاب والشخصيات المؤثرة من السنة. والثالث يمثل الهوية الكردية.

إلا إن تفكير كل حزب وتيار بالحصول على منصب رئيس الحكومة، بعد تجربة أول حكومة دائمية تشكلت في ٢٠٠٥ ، ادى الى تفكك هذه الائتلافات الكبيرة، وتشكل ائتلافات جديدة، حيث ظهر الانقسام جليا لدى التيارات الشيعية، بتكون حزب الدعوة الإسلامية ائتلافا بقيادة رئيس الوزراء آنذاك "المالكي"، تحت اسم "دولة القانون" ضم هذا الائتلاف – ولغرض الخروج من ما اسماه تمثيل الهويات الفرعية – بنسب متفاوتة عددا من الاحزاب والشخصيات السنية والعشائرية والعلمانية والكردية والتركمانية[٤]. فيما اجتمع خصوم المالكي من الشيعة (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، منظمة بدر، التيار الصدري، حزب الفضيلة الاسلامي، تيار الإصلاح الوطني، منظمة العمل الإسلامي، حركة حزب الله في العراق، المؤتمر الوطني العراقي) في ائتلاف آخر تحت إسم "الائتلاف الوطني العراقي"[٥].

أما في الجانب السني وللسبب ذاته وهو الحصول على منصب رئيس الوزراء، هاجرت معظم الاحزاب والشخصيات السنية جبهة التوافق العراقي الائتلاف الفائز بأعلى المقاعد السنية في انتخابات ٢٠٠٥ مجتمعةً مع بعض التيارات العلمانية في "ائتلاف العراقية"، ومحفزةً جماهيرها بشعارٍ انتخابي رفعته بعض القنوات الفضائية ((الدستور لم يحدد مذهب رئيس الوزراء... حقق الأغلبية واملك القرار))[٦]. كان انتماء هذا الإئتلاف بشكل واضح الى الاجتماع السياسي السني، وكانت هويته "علمانية – اسلامية سنية" بحكم المنافسة مع الائتلافات الشيعية، وإن كان رئيسه وعددا من رموزه من الشيعة. أما شكل وهيكلية هذا الائتلاف فكان يراسه حزب الوفاق الوطني "اياد علاوي"، وانضم إليه من السنة حركة تجديد "طارق الهاشمي" الامين العام السابق للحزب الاسلامي العراقي، جبهة الحوار الوطني "صالح المطلك"، تجمع عراقيون "أسامة

النجيفي". بالإضافة الى الجبهة التركمانية وعدد من الشخصيات العشائرية والعلمانية الشيعية[٧].

كانت هذه الائتلافات الثلاثة ابرز الائتلافات المتنافسة، بل يمكن القول بان المنافسة انحصرت فيما بينها اذا تم استثناء ائتلافات القومية الكردية، فكانت المنافسة شديدة فيما بينها ومما زاد من شدتها فضلا عن الرغبة في الحصول على موقع رئيس الحكومة، هو اعتماد قانون التمثيل النسبي والقائمة المفتوحة قانونا لتنظيم الانتخابات مما اعطى فرصة للإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، لتبادل الاتهامات وتسليط الضوء على مرشحي كل ائتلاف، خاصة الذين تدور حولهم شبهات فساد وارهاب. بالإضافة الى انه في الاصل كان يمتاز الخطاب والبرنامج الانتخابي بالجدل الشديد، والصراع على كسب الاصوات بمختلف الطرق القانونية وغير القانونية، وظهر جليا الصراع على تمثيل الهويات الفرعية، حيث تنافس ائتلاف دولة القانون مع الائتلاف الوطني على تمثيل الهوية الشيعية ومع ائتلاف العراقية على تمثيل الهوية الوطنية، فيما تنافست الاخيرة مع ائتلاف التوافق على تمثيل الهوية السنية، وحدث الامر ذاته بين التحالف الكردستاني والتغيير والاتحاد والجماعة الاسلاميين على تمثيل الهوية الكردية.

تأسيسا على ما سبق، كان محور تنافس الائتلافيين الشيعيين على مسألة القرب والولاء للمرجعية الدينية، حيث ادعى كل ائتلاف بأنه الاقرب والاكثر طاعةً للمرجعية، واخذ كل منهم يستثمر اسمها ويفسر كلامها على وفق مصلحته السياسية والانتخابية؛ حيث كان ائتلاف دولة القانون يدعي - على لسان رئيسه المالكي- حب واحترام المرجع السيستاني له وانه كان يستقبله ويودعه باحترام شديد. وادعى بأن المرجع السيستاني شكى له من سوء تصرفات قادة الاحزاب السياسية الاخرى[٨]. في الجهة المقابلة كان خطاب الائتلاف الشيعي الاخر "الائتلاف الوطني العراقي" يركز في تعبئته وتحشيده للجماهير على استثمار اوسع لاسم المرجعية والشعائر الدينية، مدعيا أنه الائتلاف الاقرب للمرجعية والاكثر طاعه لها[٩]. ومتهما خصمه "دولة القانون" بأنه لا يحترم آراء المرجعية، ولا يحظى بدعمها ورضاها.

ثم يأتي التنافس على المشروع السياسي برتبة متأخرة؛ حيث طرح كل منهم نظرية في الحكم متمايزة عن الآخر، فكانت نظرية دولة القانون اولا تتمثل: بتشكل حكومة اغلبية سياسية يكون لرئيسها صلاحيات مطلقة في اختيار الوزراء ومحاسبهم[١٠]، وثانيا: الظهور بالمظهر الوطني والهوية الجامعة لكل العراقيين وليس لطائفة واحدة فقط وعدم ارتباطه بدولة خارجية، حيث جاء على لسان رئيسه المالكي: ((نعلم أن همّنا الأول هو العراق وأهله، ونريده حراً موحداً قوياً كامل السيادة، ونعلم أننا لا نخضع لقوة خارجية، جارة كانت أو أجنبية. ونعلم أننا نسعى لتمثيل كل العراقيين بغض النظر عن الدين والعرق والمذهب، ونريد أن نعيش جميعاً إخوة في هذا الوطن))[١١]. ومؤكدا بأنه، يسعى لبناء الدولة العراقية على أسس وطنية قائمة على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار، بعيداً عن سياسات الاقصاء والتهميش، واعتماد الكفاءة والنزاهة والمهنية بدلاً من المحاصصة الطائفية والعرقية[١٢].

ومن جهة اخرى وضمن اطار الخصومة والمغايرة، طرح الائتلاف الوطني مفهوم "ديمقراطية المشاركة" أسلوباً للإدارة والحكم، وشكل الحكومة خلافاً لمنهج دولة القانون في التأكيد على "ديمقراطية الاغلبية"، وضمن نفس الاطار تضمن خطابه مفاهيم تخص حقوق الانسان، واطلاق سراح المعتقلين "معتقلي التيار الصدري" متهماً خصمه بانتهاك حقوقهم، كما ركز في خطابه على القضايا الاجتماعية والخدمية، ومكافحة الفساد الإداري، متهماً خصمه بالمساهمة في اشاعة الفساد والفشل في تحقيق الخدمات[١٣].

أما فيما يخص ائتلاف العراقية، الذي قدم نفسه على أنه تحالف يمثل كل الشعب العراقي، ويقوم على أسس وطنية "غير دينية او طائفية" فقد كان خطابه يعبر عن ازمة خصومة شديدة مع الائتلافين الشيعيين وخصوصا ائتلاف دولة القانون، مدعيا بأنه ضحية لحملة تشويه حكومية، أدت الى حرمان مئات الاشخاص من الترشيح للانتخابات، وتشويه سمعة عدد اخر، من بينهم قيادات في الائتلاف تحت مزاعم الانتماء والعلاقة مع حزب البعث المحظور، مستثمرا بعض الاجراءات الحكومية لإظهار مظلوميته، وكسب عطف وتأييد الجماهير السنية والمدنية والبعثية، وكذلك كسب ود الاعلام الخارجي.

تضمن ايضا خطاب هذا الائتلاف الدعوة لبناء دولة قوية بعيدة عن "المحاصصة الطائفية"، اعادة بناء القوات المسلحة، تعزيز الوحدة الوطنية بين مكونات الشعب، والاهتمام بملف الخدمات وخاصة المناطق الفقيرة في اطراف المدن ومنها العاصمة بغداد[١٤]. كما اكد قادته بأنهم يسعون الى استعادة عظمة العراق وقوّته في المنطقة، من طريق سياسة خارجية جديدة، توثق الارتباط مع الدول المجاورة وخصوصا العربية منها- مستغلين توتر العلاقة بين حكومة المالكي وعدد من الدول العربية وفي مقدمتها السعودية - ولأثبات قدرتهم على تحقيق هذا الامر زار اياد علاوي وعدد أخر من قادة الائتلاف معظم العواصم العربية مؤكدين سعيهم لإقامة علاقات فاعلة مع الدول العربية، ومحذرين من النفوذ الايراني في العراق.

وصلا بما سبق فقد تمكنت هذه الائتلافات الثلاثة من حصد الاغلبية الساحقة للمقاعد البرلمانية في المناطق العربية، حيث حقق ائتلاف العراقية الفوز ب(٩١) مقعدا من اصل (٣٢٥) مقعدا، وائتلاف دولة القانون (٨٩) مقعدا والائتلاف الوطني (٧٠) مقعدا، كما حقق التحالف لكردستاني (٤٣) مقعدا، وتوزعت بقيت المقاعد على ائتلافات صغيرة أخرى.

ثانيا : الخصومة والتحول في الخطاب ٢٠١٠- ٢٠١٤

لقد شُكلت الحكومة على اثر انتخابات ٢٠١٠ دون وجود مفاهيم مشتركة حقيقية بين التيارات السياسية الفائزة، واضطر كل منهم للمشاركة في الحكومة رغبة منه في البقاء قريبا من مركز القرار السياسي وامتيازات السلطة، دون صياغة مشروع حقيقي لقيادة الدولة، اذ اصر المالكي على تولي رئاسة الحكومة لدورة ثانية بأي شكل من الاشكال، رافضا ان يتولى رئاستها شخص اخر حتى وإن كان من حزبه، ادى اصراره هذا

الى قبول الائتلافات الفائزة برئاسته للوزارة على مضض، حيث وافق الائتلاف الوطني الشيعي – وفقا للرؤية الطائفية – برئاسة المالكي للوزارة بعد ان شعر بخطر تولي ائتلاف العراقية رئاستها مما يعني ابتعادها عن الشيعية، بينما وافق ائتلاف العراقية – الفائز الاول في الانتخابات – بالمشاركة فيها بعد ان عُلّقت كل الابواب امامه لتولي رئاستها؛ بسبب إعادة تكوين تحالف بين الائتلافين الشيعيين (دولة القانون والائتلاف الوطني) وانضمام الاكراد إليهم، بعد ان تلقوا ضمانات من المالكي بالمحافظة على امتيازاتهم القومية.

فادت ولادة الحكومة بهذا الشكل الى حصول ازمات سياسية وخدمية وأمنية متلاحقة، إذ لم يكن هناك اي انسجام بين المشاركين في الحكومة، والجامع الوحيد لهم هو الحصول على مزيد من امتيازات السلطة، لهذا شهد عمر الحكومة صراع طائفيا "سنيا – شيعيا" واسعا، وصراعا قوميا مع الاكراد، وصراعا "شيعيا- شيعيا" بالإضافة الى حصول غضبا شعبيا نتيجة عجز الحكومة عن تقديم الخدمات، فعلى مستوى الصراع السياسي الطائفي اقيل وزير المالية "رافع العيساوي" وفرَّ خارج العراق بعد مداهمة مقره الرئيس واعتقال افراد حمايته بتهم ارتكاب جرائم ارهابية[١٥]. وفرَّ نائب رئيس الجمهورية "طارق الهاشمي" ايضا الى تركيا، بعد اتهامه بارتكاب جرائم ارهابية وعرض التلفزيون الرسمي اعترافات مدير مكتبه بارتكابها[١٦]. كما تخلل هذه المرحلة جدالا شديدا واتهاماتٍ متبادلة بين رئيس الحكومة "المالكي" ورئيس البرلمان "النجيفي"، حيث اتهم المالكي النجيفي مراراً بالتآمر على الحكومة ومحاولة افشالها واسقاطها، بالمقابل إتهم النجيفي، المالكي بالتفرد بالسلطة والانقلاب على الشراكة، وباستهداف المكون السني ومحاولة اقصائه[١٧]. غلف هذا الصراع السياسي بين الرجلين بالانتماء المذهبي محتمياً كل منهم بالمذهب الذي ينتمي إليه هروباً من أي مسائلةٍ او حساب.

فضلا عن ذلك فقد شهدت الحكومة استقالة وزير الاتصالات المنتمي الى حزب الوفاق الوطني "اياد علاوي"[١٨] بعد اتهامه من قبل رئيس الوزراء بالفساد، وعلق وزراء "ائتلاف العراقية" مشاركتهم في الحكومة لمرتين، الاولى: بعد ان حاولت القوات الامنية بأمر من رئيس الوزراء القاء القبض على وزير المالية "رافع العيساوي"، والثانية: بعد حدوث مصادمات بين القوات الامنية والمتظاهرين في المحافظات السنية – أواخر عام ٢٠١٣ وبداية ٢٠١٤ –، كان ذلك على أثر اتهام رئيس الوزراء للمعتصمين بانهم يتبعون تنظيم القاعدة، بعد ظهور عدد من المعتصمين وهم يرفعون اعلام التنظيم، وينشدون اناشيده ويهددون باقتحام بغداد وإنهاء ما اسموه بالحكم الشيعي.

رافق صراع رئيس الوزراء مع السنة، صراعاً آخر مع الكرد، وتحديدا مع رئيس اقليم كردستان "مسعود البرزاني"، هذا الصراع كان سببه اولا: الثروات الطبيعية بعد رفض رئيس الاقليم تسليم عائدات النفط المصدر من الاقليم الى الحكومة الاتحادية، مما ادى الى قيام رئيس الوزراء بقطع ميزانية الاقليم المالية ورواتب موظفيه، وترتب على ذلك حدوث ازمة مالية شديدة في الاقليم، وثانيا: الخلاف الشديد حول الصلاحيات الإدارية في المناطق المشتركة العربية – الكردية مثل كركوك واطراف من الموصل وصلاح الدين وديالى. رافق

هذه الخلافات انسحاب الوزراء الكرد من الحكومة ومحاولة البرزاني ايجاد تفاهمات مع السنة وبعض الشيعة لسحب الثقة من رئيس الوزراء.

اما على مستوى الصراع الشيعي – الشيعي، فقد اضطر المالكي لأجراء تعديل وزاري على حكومته تمثل بإلغاء (١٢) وزارة، بعد ان اشتدت الاحتجاج وتصاعد الاعتراض الشعبي على حكومته؛ نتيجة حدة الخلافات وعدم قدرتها على أداء الخدمات، بينما وجد كل من "مقتدى الصدر" و"عمار الحيكم" في هذا الغضب الشعبي فرصة لتصفية الحساب مع المالكي، حيث أمر الصدر وزراء تياره بالانسحاب من الحكومة، تحت ذريعة عدم قدرة الحكومة على تقديم الخدمات، وإلغاء "البطاقة التموينية" والتي هي مساعدات غذائية تقدمها الحكومة للشعب العراقي، إلا أن السبب الحقيقي للانسحاب هو عدم تنفيذ المالكي لوعوده، بإطلاق سراح معتقلي التيار الصدري من السجون. فضلا عن ذلك استثمر رئيس المجلس الاعلى الاسلامي "عمار الحيكم" الغضب الشعبي على الحكومة، في شن حملة إعلامية وسياسية على رئيسها، متهماً اياه بالفساد والتفرد بالسلطة وبالقرار السياسي.

بناءاً على ذلك انتجت هذه الخلافات ازمات كبرى للدولة، أولها ازمة المشروعية والثقة الناتجة عن ازدياد النقم الشعبي على الطبقة السياسية المتصارعة، وغير القادرة على تقديم حلول لمشكلات الناس الامنية والخدمية والمعيشية. وثانيها الازمة الطائفية، وتصاعد حدة الخطاب الطائفي، وما رافقهما من استفحال خطر تنظيم القاعدة وداعش وتدهور في الملف الامني وتفجيرات يومية، نتج عنها الاف الضحايا من المواطنين. كما كان للعامل الخارجي اثر كبير في استفحال هذه الازمات، حيث القت المشكلة السورية التي حصلت في ٢٠١١ بظلالها على العراق، وزادت من الانقسام الداخلي "الشيعي – السني"؛ نتيجة وقوف الحكومة العراقية الى جانب الحكومة السورية، وهذا يعني عملياً بأنها وضعت نفسها في خصومة مع تركيا والسعودية ودول الخليج العربي، الذين بدورهم بالإضافة الى دعمهم للمعارضة السورية، كانوا يدعمون اعداء المالكي الداخليين من السنة والكرد، ما أدى ايضا الى حدوث توتراً كبيراً في العلاقة بين الحكومة العراقية وهذه الدول، وصل الى حد ان اتهم رئيس الوزراء العراقي السعودية وقطر، بالتدخل في شؤون العراق وبالمسؤولية عن العنف في العراق قائلا: ((إن هاتين الدولتين الخليجيتين قد أعلنتا الحرب على بغداد))[١٩].كما كانت الازمة السورية سببا في توتر العلاقة بين المالكي والادارة الامريكية، بعد أن اتهمت الاخيرة الحكومة العراقية بتهريب السلاح الايراني الى سوريا.

كانت نتيجة هذه الظروف أن تحظى انتخابات ٢٠١٤ بأهمية كبرى؛ كونها أول انتخابات جرت بعد انسحاب القوات الامريكية من العراق، وفي ظل انقسام شديد داخل الهويات الفرعية والانقسام على تمثيلها، كان الصراع السياسي شديدا ومتعدد الاطراف، جازَ فيه استخدام كل الطرق المشروعة منها وغير المشروعة –الاقصاء، الاغتيال، تهديد الناخبين والمرشحين والتزوير– لتحقيق الفوز على المنافس.

كان أمرا طبيعيا ان يؤثر عامل الصراع على تكوين التحالفات السياسية، محدثاً تخلخلاً في التحالفات السابقة ومؤديا الى ظهور تحالفات جديدة، فاذا ما استثنينا ائتلاف دولة القانون الذي حافظ على وحدته، فإن جميع الائتلافات الاخرى قد تعرضت للتفكك والتشتت، كما تعرضت بعض الاحزاب الى مشكلات داخلية، أدت الى حصول انقسامات داخلها، حيث انفصلت منظمة بدر عن المجلس الاعلى الاسلامي مكونتا كيان جديدا أنضم الى ائتلاف دولة القانون، كما حصل انشقاق داخل التيار الصدري بظهور حركة عصائب اهل الحق ودخولها انتخابات ٢٠١٤بشكلٍ مستقلٍ.

اذا ما اردنا مقارنة الائتلافات الانتخابية لعام ٢٠١٤ مع ٢٠١٠ يمكن القول بأن الائتلافات والتيارات السياسية اتسمت بسمتين:-

الاولى: أصبحت أكثر انقسامًا ممّا كانت عليه في انتخابات ٢٠١٠، وانتقل التنافس إلى داخل كلّ طائفة، فقد تنافست عدة ائتلافات بدل ائتلاف واحد على تمثيل كلّ هوية أثنية، أو مذهبية، صحيح ان انتخابات ٢٠١٠ شهدت انقساما في تمثيل الهوية، وصراعا داخليا على تمثيلها، حيث لم تخض التيارات السياسية الشيعية الانتخابات بائتلاف واحد، بل بائتلافين كبيرين، هما دولة القانون والوطني العراقي، ودخل الكرد الانتخابات بائتلافات متعددة، بعكس السنّة الذين خاضوا الانتخابات بائتلاف واحد كبير بالاشتراك مع العلمانيين هو ائتلاف العراقية، الا ان انتخابات ٢٠١٤ شهدت انقساما وتنافسا كبيرا على تمثيل الهوية الواحدة بدخول الشيعة الانتخابات بخمسة ائتلافات رئيسة، هي دولة القانون "المالكي"، المواطن "عمار الحكيم"، الأحرار "مقتدى الصدر"، الفضيلة والنُّخب المستقلة "اليعقوبي"، تحالف الإصلاح الوطني "ابراهيم الجعفري". ودخل السنة الانتخابات ايضا في عدة ائتلافات أهمها: متحدون للإصلاح "اسامة النجيفي"، والعربية "صالح المطلك". وهذا الأمر ينسحب ايضا على الكرد والتيارات العلمانية. حيث ابرز من مثل التيار العلماني ائتلافي الوطنية "اياد علاوي" والتحالف المدني الديمقراطي.

ساهم بهذا الانقسام والتعدد داخل الهويات الفرعية، فضلا عن عامل الصراع على السلطة وعلى مركزية القرار داخل كل طائفةٍ وعرقٍ ومكونٍ، عامل القانون الانتخابي، فقد ساهم قانون سانت ليغو المعدل[٢]، الذي نظمت الانتخابات وفقه في تعميق الانقسام، اذ يتيح هذا القانون للائتلافات الصغيرة الحصول على بعض المقاعد، لذا سعى كل كيان وحزب للدخول الى الانتخابات بشكل منفرد، كما عمد عدد من الائتلافات الكبيرة إلى بناء "كياناتٍ انتخابية ظلّيةً" تابعةً لها، تدخل الانتخابات بكيان مستقل وخطاب مستقل من أجل الحصول على بعض المقاعد، ثم تعود وتتحد بعد الفوز مع الكيانات الام، شاهدنا هذا التكتيك الانتخابي عند التيار الصدري، الذي كون ائتلافا رئيسا واحدا وائتلافين اخرين صغيرين؛ لغرض جمع المقاعد، وعمل الامر ذاته دولة القانون، مكوننا ائتلاف كبير واحد وعدد من الائتلافات الصغيرة، إلا ان هناك مناطقا كانت مستثناة من هذا التعدد، بحكم طبيعتها الديمغرافية وبحكم قوة عامل الصراع الطائفي والاثني فيها، الذي فرض توحد التيارات السياسية بحسب الطائفة والقومية التي تنتمي اليها، كما هو الامر في محافظة نينوى، التي دخل الشيعة فيها بائتلاف كبير

"تحالف نينوى الوطني" لكي يتمكنوا من حصد بعض المقاعد؛ لأنها محافظة يغلب عليها المكون السني والكردي. وكذلك في صلاح الدين "تحالف صلاح الدين الوطني"، وعمل ذات الامر كل من السنة في محافظة ديالى "ائتلاف ديالى هويتنا"، والكرد في محافظات كركوك وديالى والموصل .

الثانية: اتسمت ائتلافات ٢٠١٤ بأنها كانت أكثر طائفيةً مقارنةً مع انتخابات ٢٠١٠، اذ تكونت الائتلافات الرئيسة من مكونٍ واحدٍ شيعي اوسني، بعكس انتخابات ٢٠١٠، التي كانت الائتلافات الانتخابية فيها عابرة للطائفية، حيث دخل في دولة القانون والائتلاف الوطني عدد من السنة، وضم ائتلاف العراقية نسبةً لا بأس بها من الشيعة، على الرغم من أنه ائتلافٌ يغلب عليه الطابع السنّي (من أصل ٩١ نائبًا فائز في انتخابات ٢٠١٠ عن الائتلاف، كان ما يقارب ١٨ نائبًا من الشيعة). وهذا يشير الى قوة العامل الطائفي في انتخابات ٢٠١٤، وقوة العوامل التي تغذيه سوآءا الخارجية منها أم الداخلية، بالإضافة الى قوة وفجاعة التعبئة الطائفية التي تسهل على الكتل حصد الاصوات، وتنسي الناخبين المطالبة بالحقوق والخدمات، والامر ذاته ينسحب على العلمانيين، حيث سارع الكثير منهم الى الاشتراك في التيارات الدينية حسب الطائفة التي ينتمي اليها من اجل الحصول على الاصوات وتحقيق الفوز.

يمكن الادعاء بانه بالرغم من تعدد الائتلافات وكثرة المرشحين في انتخابات ٢٠١٤، إلا أن التنافس انحصر بين جبهتين أساسيتين: الاولى ائتلاف دولة القانون برئاسة "المالكي" والجبهة الثانية خصومه من الشيعة "المجلس الاعلى والتيار الصدري" ومن السنة "متحدون للاصلاح" ومن الكرد "التحالف الكردستاني" وفق هذا التقسيم يمكن قراءه برنامج وخطاب الائتلافات السياسي والانتخابي.

كما حافظ الخطاب الديني على مركز الصدارة الخطاب الانتخابي، بمحورية القرب من المرجعية الدينية، مع محاولة كل ائتلاف – شيعي- استثمار خطب وبيانات المرجعية لجلب التأييد لنفسه وتضعيف خصمه، يشار الى أن موقف مرجعية السيستاني آنذاك – والذي اظهرته في مناسبات متعددة- هو موقف ارشاديا عاما يتمثل اولاً ب: حث الناس على المشاركة في الانتخابات لتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة وتحقيق الاستقرار السياسي. وثانيا: التغيير نحو الافضل من خلال المشاركة، وحسن الاختيار، باعتماد عنصري الكفاءة والصلاح. وثالثا: الحياد وعدم تأييد ودعم أي ائتلاف "الوقوف من جميع الائتلافات على مسافة واحدة". رابعاً واخيراً: مسؤولية الناخب عن اختياره وان المرجعية ترى ان مسؤوليتها ارشادية، والناسَ احرارٌ في اختياراتهم وهم يتحملون نتيجة اختيارهم [٢١].

في السياق ذاته يمكن الادعاء أنه بالرغم من ظهور مفاهيم مثل حكومة الاغلبية السياسية، وحكومة الفريق المنسجم، وحكومة المواطن والخدمات، إلا إن مفاهيم: القرب من المرجعية، طاعت المرجعية، احترام المرجعية والاستجابة لدعوة المرجعية هي التي تتصدر خطاب الائتلافات الشيعية، حيث استخدم المالكي عبارة احترام المرجعية الدينية؛ لأجل الدفاع عن نفسه ازاء خصومه، الذين يتهمونه بعدم طاعة المرجعية، اذ

نص برنامجه الانتخابية على: احترام المرجعية الدينية والاسترشاد بحكمتها وتوجيهاتها ومواقفها. اما ائتلاف المواطن "عمار الحكيم" فقد ركز في خطابه على الادعاء بالقرب من المرجعية الدينية وطاعتها. وعدَّ قادة هذا الائتلاف ان المواصفات التي حددتها المرجعية "متوافرة في أغلب" مرشحي الائتلاف. حيث قال - إبراهيم بحر العلوم - احد قيادي الائتلاف إن: ((المواصفات التي حددتها المرجعية الدينية في المرشحين، تؤكد على الكفاءة وحسن الإدارة وان هاتين الصفتين متوافرتان في أغلب مرشحي كتلة المواطن))، كما قال مسؤول اخر في الائتلاف إن ((المرجعية واضحة لا تدعم القائمة المشاركة في الحكومة الحالية))[٢٢]. والمقصود بكلامه قائمة دولة القانون.

الا إن الأهم هو تمكن "عمار الحكيم" من الحصول على فتوى المرجع "بشير النجفي" الذي دعا فيها الى انتخاب ائتلاف "عمار الحكيم" وحرم فيها انتخاب ائتلاف "المالكي"، ففي حديث مصور - نُشر قبل يوم واحد من الانتخابات - للمرجع الشيعي الشيخ بشير النجفي، وهو أحد المراجع الاربعة الكبار في النجف، حرم بشكل واضح انتخاب المالكي شاناً هجوماً عنيفًا على سياساته، ومتهما اياه بحماية البارات وخلق الارهاب واهمال حراسة السجون التي يسكنها الارهابيون، والتقصير في حماية الجنود وارواح المواطنين والفساد، كما قال بان المالكي "سيحشر مع صدام"، داعيًا الشعب للتصويت لقائمة "عمار الحكيم" واصفاً اياه بأنه ابن المرجعية، وذكر النجفي بأن جميع العقلاء في العراق متفقون على ضرورة التغيير، وهو ما يعني عدم ابقاء الحكام الحاليين على كراسيهم، وأضاف قائلاً ((انتخبوا عمار الحكيم فهو ابني وابن المرجعية، واذا كان في قائمته من لا يعجبكم فانتخبوا غيره لكن لا تخرجوا عن قائمته)).

أما اتباع مقتدى الصدر، الذين اعلنوا دخولهم الانتخابات بثلاثة ائتلافات منفصلة "الاحرار" الائتلاف الرئيس، تيار النخب وتجمع الشراكة الوطنية التي تمثل ائتلافات مساعدة او في الظل، فهم ايضا حاولوا استثمار خطاب مرجعية السيد السيستاني ودعوتها للتغيير بالرغم من كونهم لا يتبعونها بالتقليد والفتوى، فقد ذكر رئيس ائتلاف الاحرار "الدراجي" في موقف يظهر طاعته للمرجعية، أن التيار الصدري يهدف الى "التغيير والى بناء العراق لإنقاذه من واقعه المزري"، ومدعيا أن المقصود بالتغيير في كلام المرجعية هو المالكي نفسه، وذكر ضياء الاسدي احد قيادي التيار الصدري إن ((الخط الصدري وقيادة كتلة الأحرار وقيادة السيد مقتدى الصدر تؤمن بان هذه المرحلة هي مرحلة التغيير بسبب ان العراق مضى عليه اكثر من عشر سنوات ولم يتغير شيء من واقعه لا خدميا ولا سياسيا ولا معيشيا))[٢٣]. ونشير هنا الى ان التيار الصدري اعتمد بشكل كبير في دعايته الانتخابية على المناطق المحرومة والفقيرة في المدن واطرافها، فضلا عن اعتماده على ما يمتلكه من قدرة عسكرية شبه نظامية تجبر الناس احيانا على انتخاب مرشحيه في المناطق التي يتمتعون بالنفوذ فيها.

من جهة اخرى فان الطرف السني كان يعيش فوضى سياسية وامنية، وتشتت في الخطاب والموقف بالإضافة الى اعتصامات شعبية تخللها دعوات طائفية، تتهم الشيعة بالعمالة واتباع ايران وتدعو للهجوم على بغداد وإنهاء الحكم الشيعي، فلم يكن لديهم

موقف موحد من الانتخابات، حيث دعا كبير رجال الدين السنة "عبد الملك السعدي" لعدم الاعتراف بشرعية الانتخابات وعدم انتخاب احد[٢٤]. فيما دعا رجل دين اخر "رافع الرفاعي" الى المشاركة في الانتخابات قائلا: ((على الجميع المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة وانتخاب المرشح المناسب في المكان المناسب وقطع الطريق أمام المفسدين الذين يحاولون الصعود للمناصب لسرقة حقوق أهل العراق)) مؤكدا أن الاعتصامات الشعبية السنية لا يمكن أن تختزل بائتلاف انتخابي واحد، ولا توجد لديها قائمة واحدة وليس في اجندتها دعم كتلة معينة[٢٥]. في اشارة الى ان ائتلاف متحدون السني لا يمثل تطلعات اهل السنة بشكل كامل.

كما حاول الائتلاف السني الرئيس متحدون للإصلاح، تبني مطالب المعتصمين السنية، وتبني خطابا سنيا تحشيديا، يتهم الحكومة بالطائفية والجيش العراقي بالجيش الصفوي قائلا في احد بياناته ان منهجه هو ايصال ((صوت الإنسان العراقي المظلوم الذي يعاني من التهميش وسوء الادارة وانعدام الفرص المتساوية والتعامل السيء من الأجهزة الأمنية والاعتقالات العشوائية))[٢٦]. في اشارة الى مظلومية الانسان السني في العراق.

اما الائتلاف العلماني الرئيس "الوطنية" برئاسة اياد علاوي الذي اصبح ائتلاف ضعيف بعد انسحاب اغلب قادته السابقين من السنة، فقد حاول هو الاخر ان يستفيد من الدعوات الدينية "الشيعية والسنية" الداعية الى التغيير في محاولة منه لطرح نفسه بديلا حياديا كفوءاً غير مذهبي، مؤكداً انه يسعى الى تحقيق حكومة وطنية بعيده عن المحاصصة المذهبية والطائفية، وسياسة خارجية مستقلة بعيده عن ايران، ويسعى الى تعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار[٢٧] .

ضمن هذا الفضاء المتخاصم والاتهامات المتبادلة – خصوصا لرئيس الحكومة المالكي باستثمار المال العام في حملته الانتخابية – اجريت الانتخابات في ٢٠١٤/٤/٣٠ بذهاب ما يقارب ٦٠٪ من الناخبين وهي نسبة تشير الى ضعف المشاركة قياسا بالانتخابات السابقة؛ بسبب عدم الرضا الشعبي عن الاداء الحكومي وعدم القناعة بخطاب الائتلافات السياسية على الرغم من تعددها ووصلوها الى ما يقارب (١٠٧) ائتلافا وكيانا. فجاءت النتائج على النحو: ائتلاف دولة القانون والتابعين له (١٠٠) مقعدا ، التيار الصدري (٣٤) مقعدا ، المواطن (٣٠) مقعدا، متحدون للإصلاح (٢٣) مقعدا، الوطنية (٢١) مقعدا والحركات الكردية (٥٨) مقعدا وتوزعت المقاعد المتبقية على الائتلافات الصغيرة الاخرى.

المبحث الثاني: أثر الخصومة في خطاب التيارات السياسية العراقية ٢٠١٤- ٢٠١٨

اولا: التحول في الخطاب بعد انتخابات ٢٠١٤

لم تتمكن التيارات السياسية الفائزة في انتخابات ٢٠١٤، من ايجاد مفاهيم مشتركة فيما بينها بسبب شدة الخصومة السياسية، وحب الاستيلاء والتفرد في القدرة، بل عانت من انقسام وخلافات حادة، لم تتمكن من تجاوزها بعد اجراء الانتخابات، رافق هذا الانقسام والجدل تدهوراً امنياً كبيراً، حيث تمكن تنظيم داعش بعد ايام قليلة من اجراء

الانتخابات – في ٢٠١٤/٦/١١ – من احتلال محافظة نينوى واجزاء من محافظات صلاح الدين، كركوك، ديالى، الانبار، بابل ووصل الى مشارف بغداد من حدودها الغربية، معلناً دولته على هذه الاراضي، بالإضافة الى جزء اخر من الارض السورية، مخلفا وراءه جرائم مروعة بحق الآلاف من ابناء الشعب العراقي، فانتاب العراقيون نتيجة ظهور هذا التنظيم المتوحش الخوف الشديد من المستقبل،، واحباط كبير وهم يشاهدون –على الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي– ابناءهم يذبحون بدون ذنب، والمرعب اكثر ان من يقوم بالذبح والقتل يدعي انتمائه للإسلام، ويردد شعارات اسلامية، كما انه يدعي ان هدفه إقامة دولة اسلامية، وفق رؤية راديكالية فقهية جهادية لا ترى الا القتل والذبح وسيلة لتحقيقها.

ان هذه العوامل والاحباط الشعبي مجتمعةً، لم تؤثر تأثيرا كبيراً في سلوك الاحزاب والتيارات السياسية الفائزة وبقيت تتبادل الاتهامات والجدل عاجزةً عن الوصول الى حل، لتشكيل الحكومة؛ نتيجة تمسك كل طرف بمواقفه، التي يرى فيها وفي نفسه حقا مطلقا، والطرف الاخر شرا وباطلا مطلقا. فقد تمثلت اهم نقاط هذا الجدل في من يشغل موقع رئيس الوزراء في الحكومة التي يجب ان تشكل بعد الانتخابات؟ لأن المالكي اصر بحكم فوز ائتلافه بأكثرية المقاعد على اعادة تسنمه المنصب، يقابله اصرار الائتلافات الاخرى الشيعية والسنية والكردية على تولي شخصا جديدا لرئاسة الوزراء.

تأسيسا على ما سبق، ومع انعدام الحلول ووصول الأمر الى طريق مسدود، نتيجة تمسك كل طرف برأيه وتعاظم خطر تنظيم داعش، اخذت المرجعية الدينية – مرة اخرى – بالتدخل بجزئيات العمل السياسي خلافاً لمتبنياتها الفقهية والاصولية، ولتظهر– نتيجة الأزمات – كفاعل وعامل مؤثر في الوضع العراقي ككل، عزز ايضا من دور ومكانة المرجعية اعلانها فتوى الجهاد الكفائي لمواجهة تنظيم داعش والدفاع عن العراق[٢٨]. التي تطوع استجابة لها مئات الالاف من المواطنين، بعد هذه الفتوى اخذ الامل –مرة اخرى – يعود للعراقيين بتحقيق النصر واصبحت عيونهم تتجه نحو المرجعية الدينية، وترى فيها المخلص الوحيد من ازمات العراق الامنية والسياسية والاقتصادية والخدمية، وبالفعل اخذت المرجعية الدينية خطبة بعد اخرى تكسر الجمود السياسي موجهة دعوات متلاحقة الى التيارات السياسية فيها نبرة من الحدة تدعوها اولا: الى تشكيل حكومة جديدة تحظى بقبول وطني واسع كي تتمتع بالقدرة على تجاوز تحديات المرحلة ومعالجة الاخطاء المتراكمة. وثانيا: ضرورة تخلي الاطراف السياسية بروح المسؤولية الوطنية التي تتطلب استشعار التضحية وعدم التمسك بالمواقع والمناصب، بل التعامل بواقع ومرونة مع تقديم مصالح البلد والشعب على المكاسب الخاصة لخطورة المرحلة[٢٩]. فكان هذا الخطاب – تحديدا – موجه الى "المالكي" بضرورة ترك موقع رئيس الوزراء وعدم تمسكه بتولي هذا المنصب من جديد، داعيةً الى فسح المجال للأكفئ والاقدر على جمع الكلمة، ومعتبرةً هذا الاصرار على ((التشبث بالموقع خطأ فظيعا يجب ان يتجنبه اي سياسي يشعر ولو بقدر قليل من المسؤولية امام شعبه))[٣٠].

كما كررت المرجعية دعوتها هذه برسالة الى قيادة حزب الدعوة الاسلامية، كُشف عنها لاحقا كان مضمونها: ((اود ان ابلغكم بانه بالنظر الى الظروف الحرجة التي يمر بها العراق العزيز وضرورة التعاطي مع ازماته المستعصية برؤية مختلفة عما جرى العمل بها، فإنني ارى ضرورة الاسراع في اختيار رئيس جديد للوزراء يحظى بقبول وطني واسع ويتمكن من العمل سوية مع القيادات السياسية لبقية المكونات لإنقاذ البلد من مخاطر الارهاب والحرب الطائفية والتقسيم))[٣١].

على اثر دعوات المرجعية هذه والمكانة التي تتمتع بها في نفوس العراقيين، اختار المكتب السياسي لحزب الدعوة "حيدر العبادي" كمرشحا جديدا لتولي رئاسة الوزراء خلافا لرغبة المالكي، الذي اضطر للقبول بهذا الواقع مكرها. إن اختيار العبادي افرز فيما بعد انقساما وشرخا كبيرا في حزب الدعوة الاسلامية، لم يتمكن من رتقه الى اليوم، اذ ظهر داخل حزب الدعوة الاسلامية جناحان متنافران متنافسان -وفي احيان كثيرة- شديدا العداء لبعضهما، هما جناح الامين العام لحزب الدعوة "المالكي" وجناح مسؤول المكتب السياسي ورئيس الوزراء "العبادي". لم يتمكن الحزب بعد ذلك من الخلاص من هذا الانقسام واصبح حزب الدعوة فعليا -لا رسميا -حزبين الاول: يقوده المالكي، والثاني: يقوده العبادي، انعكس هذا الانقسام ايضا على مشاركة الحزب في انتخابات ٢٠١٨ حيث شارك بائتلافين الاول دولة القانون برئاسة المالكي والثاني ائتلاف النصر برئاسة العبادي، ولم يتمكن من توحيد صفوفه بائتلاف واحد؛ مضطرا للإعلان في بيان رسمي: عدم المشاركة في الانتخابات باسم الحزب معطياً الحرية لإفراده في المشاركة في الائتلافات التي يرغبون[٣٢]. يظهر هذا الخلاف داخل الحزب بشكل جلي غلبة الجنبة السياسية "النزاع على من يمتلك القدرة" على الجنبة الايدلوجية الاسلامية وما يتبعها من متبنيات فكرية، ومفاهيم اخلاقية، مثل الايثار، التضحية، سمو الهدف، نكران الذات وغيرها من المفاهيم الاخلاقية التي نجدها في ادبيات حزب الدعوة الاسلامية وغيره من الاحزاب الاسلامية.

وقد تمخض عن هذا الجدال المارثوني، تمكن العبادي من تشكيل حكومة توافقية غلب على افرادها الاعتبار السياسي، بمعنى استوزر - اغلبهم - لاعتباراتهم السياسية لا المهنية والتخصصية. فكان امام هذه الحكومة مسؤوليات كبرى اهمها تحرير العراق من داعش واعادة بناء القوات المسلحة المنهارة بالإضافة الى ملف الخدمات والاعمار ومكافحة الفساد المستشري في أجهزة الدولة، بناءا عليه يمكن القول بأن الحكومة نجحت في هزيمة داعش واعادة الثقة بالمؤسسة العسكرية، لكنها لم تكن موفقة في الملفات الاخرى وخاصة ملف الخدمات ومكافحة الفساد، إن اخفاقها في هذه الملفات جعلها تواجه مظاهرات شعبية غاضبة في عام ٢٠١٦ تطالب بتحسين الخدمات ومكافحة الفساد وانهاء المحاصصة الطائفية و انهاء حكم التيارات الاسلامية، محملة اياها الاخفاقات الخدمية والامنية ومنها ظهور داعش.

قاد هذه المظاهرات تيارات تدعي المدنية، مثل الحزب الشيوعي العراقي وانضم اليها التيار الصدري على الرغم من كونه اسلامياً وعنصراً فعالاً في كل الحكومات بعد ٢٠٠٣،

ويتحمل جزء من اخفاقاتها في محاولة منه للاستفادة منها في تصفية خلافاته مع خصومه؛ فرفعت هذه المظاهرات شعارات تظهر ازمة المشروعية التي يعاني منها النظام، كما اظهرت حجم عدم الثقة الشعبية بالتيارات السياسية الحاكمة، وخاصة الاسلامية منها. من هذه الشعارات "باسم الدين باكونا الحرامية وشلع قلع كلهم حرامية" وهي شعارات شعبوية تهدف الى تهييج وإثارة الرأي العام اولا، وضرب الخصوم ثانيا، رافق هذه الاحتجاجات الشعبية تخريب جزء من مؤسسات الدولة ومنها مبنى البرلمان العراقي، فضلا عن تخريب عدد من مقار الاحزاب السياسية.

كان من نتائج هذه الاحتجاجات هو حصول تحول كبير في شكل وخطاب الاحزاب السياسية الرئيسة، وخاصة الاسلامية نحو الخطاب المدني، كي تحافظ على ديمومية وجودها، وتتمكن من احتواء مطالب الحراك الشعبي، حيث اصدار مقتدى الصدر قرارا بحل كتلة الاحرار، ومنع عدد كبير من اعضاها من اعادة ترشيح انفسهم مرة اخرى، ومعلنا عن تشكيل حزب جديد ذات هوية مدنية، هو "حزب الاستقامة الوطني" أسس هذا الحزب حسب بيان "جعفر الموسوي" نائب رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدر من اجل ((تشكيل الكتلة الوطنية العابرة للطائفية والقومية والمحاصصة)). واضاف الموسوي إن هذا الحزب ((منفتح على جميع الاحزاب والشخصيات الوطنية، التي نعتقد أنها ستسهم في خلاص العراق من المحاصصة والفساد، وكل مخلفات العملية السياسية، والنهوض بالواقع الخدمي))[٣٣].

كما اضطر "عمار الحكيم" تحت وطأة التغيير والتجديد، ولمواكبة التحولات الاجتماعية والسياسية الى الانفصال عن المجلس الاعلى الاسلامي وتأسيس تياراً سياسياً جديداً باسم "تيار الحكمة الوطني". متخلياً بذلك عن ميراث عائلته التي قادت المجلس الاعلى الاسلامي وفق رؤية اسلامية شيعية منذ التأسيس في عام ١٩٨٢، اذ اعلن في ٢٦/٧/٢٠١٧: ((ان عراق ٢٠١٧ يختلف كثيرا عن عراق ٢٠٠٣ وعلى القوى السياسية الفاعلة والمخلصة ان تعي هذا الاختلاف مثلما وعيناه نحن في تيار الحكمة))[٣٤]. وبناءاً على ذلك فأن الحكيم الذي يرى ان عراق ٢٠١٧ يختلف كثيرا عن عراق ٢٠٠٣، فمن المؤكد ان عراق ٢٠١٧ يختلف جذرياً عن عراق ١٩٨٢ تاريخ تأسيس المجلس الاعلى، والمبررات التي ادت الى ظهوره، كما ان هذه الخطوة من الحكيم تشير ضمناً الى ان اسم واهداف ونمط وسلوك ورسالة المجلس الاعلى الاسلامي، قد اصبحت منتهية الصلاحية، وفقا للواقع العراقي المعاصر، الذي فرض التخلي عن القديم، والظهور بشكل جديد يعطي الاولوية للوطنية على حساب الصفة الاسلامية بالرغم من الانتماء الديني والارث المرجعي والمذهبي الذي يحمله.

قام الحكيم ايضا في محاولته للتخلص من القديم بالاعتماد على الشباب، بدلا من القيادات التاريخية التي عمل معها في المجلس الاعلى، اذ اعلن ان هدف تياره السياسي الجديد هو تأسيس دولة عصرية تقودها الكفاءات الشابة واصفا اياهم بانهم يحملون ((الاصالة والعشق الوطني الخالص وهؤلاء هم نقطة انطلاق لبناء وطن الاجداد على اسس الدولة العصرية)). كما ان التخلي عن القديم وادعاء الصفة الوطنية فرض على

الحكيم اعلان تياره الجديد، تياراً عابرا للمذهبية والقومية قائلا: ((ان تيار الحكمة سوف يخوض الانتخابات ويساهم في العمل السياسي بعيدا عن التخندقات المذهبية والقومية ويعمل على ترسيخ مفهوم القوائم الوطنية واعادة الانصهار الوطني على اختلاف قوميات ابناء العراق ومذاهبهم)). وهذا الرؤية هي خلافا للرؤية السابقة، التي وصف بها المجلس الاعلى نفسه بكونه الراعي للوحدة الشيعية، والمدافع عن حقوق الشيعة والساعي لتأسيس اقليم شيعي في العراق.

من جهة اخرى فأن الطرف السني الذي كان يعيش نقمةً وغضباً كبيراً - بسبب ظروف الحرب على داعش - على كل ممثليه السياسيين، فرض هذا الغضب على "الحزب الاسلامي" الذي يعد اكبر واعرق حزباً اسلامياً سنياً، الاعلان في بيان عن عدم مشاركته باسمه في انتخابات ٢٠١٨، تاركاً الحرية لإفراده للمشاركة بصفتهم الفردية وفي الائتلافات التي يرغبون ولهم الحرية في ذلك[٣٥]. فضلا عن ذلك فأن القيادي في الحزب ورئيس مجلس النواب "سليم الجبوري" قد أعلن تأسيس "التجمع المدني للإصلاح"[٣٦] ، في محاولة اخرى للتخلص من الثوب الاسلامي وارتداء الثوب المدني او العلماني بعد أن ادرك النقمة الشعبية على الاحزاب الاسلامية، وهيمنة السلطة الاعلامية للتيار المدني.

ثانيا : خطاب وائتلافات انتخابات ٢٠١٨

تأسيساً على ما تقدم، حاولت التيارات السياسية "الاسلامية والعلمانية" ان تقدم نفسها وخطابها على انها تيارات مدنية، تسعى لبناء دولة مدنية يحكمها القانون، ويعيش فيها الجميع بدون تمييز ديني او مذهبي او قومي، وبالرغم من حجم المنافسة والخصومة الشديدة الا ان التشابة في الخطاب والبرنامج الانتخابي (تشخيص الاخطاء واعطاء الحلول وكذلك في بنية التحالفات) كان واضحاً بشكلٍ كبيرٍ لدرجة عدم وضوح الحدود الفاصلة بين ائتلاف وآخر، سوى في الاسماء، وهذا ما يدل على ان اصل الصراع هو صراع سياسي على السلطة، صراع على من يهيمن على ادارة الدولة وتكون القوة بيده.

كما انه على الرغم من ضعف الواعز الديني في هذه الانتخابات، إلا أنه كان حاضرا في سلوك الائتلافات السياسية ومنها الائتلافات المدنية خصوصا في مسالة طاعة المرجعية، وتبني دعوتها في التغيير متخذةً من دعوة سابقة للمرجعية "المجرب لا يجرب" ذريعة لضرب وتضعيف الخصوم، هذا الامر فرض على المرجعية الدينية - قبل ايام قليلة من الانتخابات- توجيه خطاب انتخابي ارشادي، كان أهم ما تضمنه، اولا: التمسك بالخيار الديمقراطي والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة رغم العقبات، ورفض دعوات البعض بالعودة الى الحكم الفردي. ثانيا: التأكيد - ولأول مرة - على ان المشاركة في الانتخابات حقا وليس واجبا والمواطن مخير بين الاشتراك وهو الافضل لتحقيق التغيير وعدمه، يمكن تفسير سبب تغيير خطاب المرجعية ودعوتها من الوجوب الى التخيير، هو الاخفاقات السابقة في الحكم وكذلك تحميل التيار المدني للمرجعية الدينية جزءاً من هذا الاخفاق نتيجة توجيهها سابقاً دعوات الوجوب الانتخابي، وفي بعض الاحيان دعمها لبعض الائتلافات والاحزاب. ثالثا: عدم تبني اي شخص او ائتلاف

انتخابي على الاطلاق، ورفضها المطلق استغلال عنوانها او أي عنوان اخر يحظى بمكانة خاصة في نفوس العراقيين للحصول على مكاسب انتخابية. رابعا : التأكيد على ضرورة مراعاة المواطنين لأهلية المرشحين وقادة الائتلافات وتتبع تاريخهم وتجاربهم وضرورة انتخاب من يمتلك صفات الكفاءة والنزاهة والوطنية وعدم انتخاب الفاشل والفاسد سواء كان مجربا ام لا، لتجاوز اخطاء المرحلة السابقة[٣٧].

وقد تمخض عن الظروف المتقدمة الذكر استحداث وتكون ائتلافات انتخابية كان أهمها:-

١- ائتلاف سائرون المتكون من (٦) احزاب وحركات سياسية بمحورية حزب الاستقامة "مقتدى الصدر" والحزب الشيوعي العراقي، تبنى هذا الائتلاف دعوة مدنية خالصة تظهر في الشعار الذي رفعه "لبناء الدولة المدنية.. دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية". وتظهر ايضا في الاهداف المتمثلة في: ((الخلاص من نظام المحاصصة الطائفية والسياسية، وتعزيز الطابع المدني والديمقراطي للدولة... كما تتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية، ... وضمان حقوق وحريات المواطنين وعيشهم الكريم))[٣٨]. اما فيما يتعلق بالتناقض الأيديولوجي وكيفية حصول التفاهم "الاسلامي العلماني" بين مكونات هذا الائتلاف، فقد ذكر عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي "مفيد الجزائري": إن هذا التحالف الذي يجمع بين "إسلاميين معتدلين" و"علمانيين ديمقراطيين" يمثل كسراً للطائفية السياسية ونهجاً ربما تتسع قاعدته الجماهيرية في المستقبل[٣٩]. كما قال القيادي في التيار الصدري "أمير الكناني" إن هذا التحالف يهدف الى وضع حدٍ للانقسام الطائفي والأيديولوجي الذي يسود الساحة العراقية منذ سنوات[٤٠]. وفي معرض جواب رئيس حزب الاستقامة عن كيفية التحالف مع الشيوعيين والعلمانيين والتناقضات الفكرية الكبيرة بينهم وبينكم كإسلاميين، فقد اعطى جوابا معناه إن الرابطة الاسلامية لم يعد لها الاولوية، وإنما السمو اصبح للرابطة الوطنية، التي يستظل الجميع بظلها، حتى وان كانوا متناقضين فكريا، حيث قال: ان أحزاب هذا التحالف ((اجتمعت على أساس وهدف وطني، وسواء كان أعضاء هذه الأحزاب إسلاميين أو مدنيين، فالمهم أنهم التقوا على الأهداف الوطنية النبيلة. أمّا بالنسبة لتوجهات القادة وأفكارهم، فهذا شيء آخر وأمر شخصي لا علاقة لنا به، فمفهوم الحزب لدينا، قائم على أسس يشترك فيها الجميع، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو من طائفة أو مذهب معيّن، الحزب لا بدّ أن يمثّل البلد الذي يحتوي كل المكونات والطوائف، والحزب القائم على قومية ما أو طائفة معينة، فبالتأكيد هو ليس حزباً وطنياً... المشتركات جمعت بيننا وبين المدنيين، وأهمها بناء الدولة المدنية وتحسين مستوى الخدمات وضمان تقدّم العراق، وحفظ سيادته وأمنه))[٤١].

٢- ائتلاف الفتح: تكون هذا الائتلاف- بشكل اساس- من الاحزاب والحركات التي قاتلت داعش تحت اسم الحشد الشعبي وصار نفوذ شعبي وعسكري كبير لها، نتيجة ظروف الحرب "الانتصارات والتضحيات " من اهم هذه الحركات منظمة بدر وعصائب اهل الحق، هذا الائتلاف بحكم طبيعة التكوين الديني والجهادي والرغبة في قيادة الدولة وفق

اسلوب لا يتقاطع مع الدعوات المدنية حاول المزج بين انتمائه وولائه الديني والمذهبي والطرح المدني مع التركيز على القدرة العسكرية واولوية الملف الامني، كما سعى الى التخفيف من الانتماء المذهبي بضم عدد من المرشحين السنة اليه من الذين قاتلوا داعش، ويتوضح هذا النهج من طريق خطاب رئيسه "هادي العامري" في يوم اعلان تشكيل الائتلاف قائلا: ((نحن مشروع العراق القادم ولن نسمح لأحد بالتسلط على مقدراته ورقاب شعبه)) وقوله ان برنامج ائتلافه هو ((إعادة هيبة الدولة وبناء دولة القانون والمؤسسات واحترام القضاء وحصر السلاح بيد الدولة)). متابعا ان من أهداف ائتلافه: إعادة اللحمة الوطنية وتحقيق المصالحة وإعمار ما دمره الإرهاب وبناء العراق المتفاهم داخلياً والمنفتح خارجياً، مؤكدا أن الاولوية لبناء عراق قوي مقتدر من خلال: ((المحافظة على وحدة العراق وسيادته واستقلاله من كل الطامعين والعابثين وسنقطع كل يد تمتد لأمنه وسيادته)). ولأهمية الامن في خطاب هذا الائتلاف عاد رئيسه ليؤكد أن: ((الأمن سيبقى نصب أعيننا وسنهتم اهتماماً خاصاً ببناء مجموعة أمنية منسجمة متكاملة فيما بينها مع رعاية ذوي الشهداء وعوائل المقاتلين)). ثم اشار الى ان ائتلافه سيركز على ((القضاء على مثلث الموت: الإرهاب والطائفية والفساد))[٤٢].

٣- ائتلاف النصر وهو الائتلاف الذي تكون بمحورية رئيس الوزراء "حيدر العبادي" وضم عدداً كبيراً من الاحزاب والحركات الاسلامية والعلمانية وضم ايضاً افراداً سنةً وكرداً وتركماناً، مقدما نفسه وخطابه - من طريق هذا التكوين الشمولي لأطياف العراق - على انه ائتلاف وطني عابر للجغرافية القومية والمذهبية، كما انه عابر للايدلوجيا، ولغرض الاستفادة من قوة الخطاب المدني والنقمة على التيارات الدينية، اعلن هذا الائتلاف سعيه لإقامة دولةٍ مدنيةٍ يعيش فيها الجميع بعدالة، دون تمييز من خلال برنامج تضمن ((الالتزام بتحرير الدولة من نظام المحاصصة العرقية والطائفية الحزبية الى نظام المواطنة والخدمة المدنية تحقيقاً للعدالة وتكافؤاً للفرص، تشكيل الحكومة على أساس من الاستحقاقين السياسي والوطني بما يضمن التكامل الوطني بعيداً عن الاستئثار بالحكم أو التهميش أو المحاصصة المقيتة، ووفق معايير الكفاءة والنزاهة والمهنية، الالتزام بالإصلاح المؤسسي الشامل وايقاف ظاهرة التداخل بين مؤسسات الدولة وبين الكيانات السياسية إيقاف التأثير على استقلاليتها ونهجها وأدائها الوظيفي، ضمان مرجعية الدولة ومؤسساتها الدستورية بإدارة الحكم، وتوحيد فعل الدولة، وحصر الشرعية والسلاح والسيادة لسلطاتها الشرعية))[٤٣]. كما ان هذا الائتلاف ومن خلال اسمه "النصر" في اشارة الى النصر الذي تحقق على داعش، ركز في برنامجه الانتخابي على ان اهدافه هي ديمومية الانتصارات لكن هذه المرة الانتصار على الطائفية والفساد، مستفيدا من شعارات: العراق يتقدم، العمل على اعادة الهيبة للقوات العراقية، توحيد البلاد ومنع انهيار الاقتصاد العراقي لتعزيز هذه الرؤية. علاوة على ذلك فإنه اراد أن يظهر نفسه بأنه ائتلاف مقرب من المرجعية الدينية والعامل بتوصياتها من خلال استخدام عبارات مثل "بالفتوى انتصرنا" في اشارةٍ الى فتوى الجهاد الكفائي للمرجع السيستاني، زيادة على ذلك أن رئيسه "حيدر العبادي" قال في الاحتفال الجماهيري لائتلاف النصر في

محافظة كربلاء: ((نقف بإجلال واحترام هنا من كربلاء للدعوة السيستانية للذود عن الارض والشعب، فكان النصر، وهي لاتزال تحمي العراق))، وفي اشارة الى خطبة ممثل المرجعية حول الانتخابات وضرورة التغيير وانتخاب الاصلح وعدم انتخاب الوجوه التي لم تجلب الخير للعراق، قال العبادي: ((خطبة الجمعة اليوم للمرجعية الدينية حسمت الموقف وكان واضحاً ويجب أن لا يفسر حسب رغبة بعض الجهات السياسية، فالمرجعية اكدت دعمها للعملية السياسية والانتخابات، وشروط الاختيار بعدم انتخاب الفاسدين والذين فشلوا في ادارة العراق وستبقى المرجعية صمام امان، لذلك ادعوا اهالي كربلاء الى المشاركة الفاعلة بالانتخابات للحفاظ على النصر والمضي نحو النصر الثاني كي لا نسلم العراق لمن لا يؤمن به من جديد للفاشلين والفاسدين))[٤٤].

٤- تيار الحكمة الوطني الذي يراسه "عمار الحكيم" هو الآخر وفي إطار التغيير الذي حصل بانفصاله عن المجلس الاعلى الاسلامي، أعلن عن تبنيه منهجاً اسلامياً معتدلاً و خطاباً مدنياً يميل الى الليبرالية، مركزاً على المسألة الاقتصادية وتقليل سيطرة الدولة على الاقتصاد والتوظيف، فقد تضمن خطاب هذا الائتلاف باختصار: تبني سياسة خارجية تعتمد على مصلحة العراق اولاً والابتعاد عن سياسة المحاور، بناء الهوية الوطنية الجامعة والاستعانة بتاريخ العراق الديني والحضاري من اجل تعزيزها، تشكيل حكومة عابرة للمكونات تتكون من أغلبية سياسية وطنية تقابلها أقلية سياسية وطنية برلمانية معارضة "حكومة ظل" وحصر السلاح بيد الدولة[٤٥]. كما ان هذا الائتلاف – كالعادة – حاول الاستفادة من دعوة المرجعية للتغير معلناً انسجامه مع هذه الدعوة من خلال ترشيح وجوه جديدة تتمتع بالكفاءة والقدرة والصلاح، ساعياً لاستهداف خصومه في الائتلافات الاخرى بإعلانه ان اغلب مرشحي تلك الائتلافات هم من الوجوه القديمة، التي تحوم حولها الشبهات، والتي لا تنسجم مع رؤية المرجعية الدينية وخطابها، و لكن ينبغي الاشارة هنا ان استثمار هذا الائتلاف لاسم المرجعية في هذه الانتخابات يعد اقل بكثير مقارنة بالانتخابات السابقة.

٥- ائتلاف دولة القانون "نوري المالكي"، تمسك هذا الائتلاف بمشروعه الذي طرحه سابقا، والمتمثل في السعي لإقامة دولة تحكمها الاغلبية السياسية، لتجاوز الطائفية والتوافقية السياسية، معلنا حملته الانتخابية تحت شعار "عراق قوي وعيش كريم" حيث أكد رئيس هذا الائتلاف "المالكي" اثناء كلمته في حفل اعلان تشكيل الائتلاف: على ضرورة إنهاء مرحلة المحاصصة نحو مرحلة جديدة، أساسها الاغلبية السياسية، يشترك فيها جميع مكونات الشعب العراقي، مشيرا الى ان مشروع ائتلافه هو تبنى تشكيل حكومة أغلبية سياسية قوية بعيدة عن اجواء الضعف التي سببتها المحاصصة، ومركزا على المسألة الاقتصادية وخصوصا البطالة بالقول، ان ائتلافه وضع خطط تنموية تسهم في تطوير الاقتصاد العراقي ورفع مستوى الخدمات والتخلص من أزمة البطالة [٤٦]. هنا نشير ان هذا الائتلاف وفي اطار الخصومة السياسية، فقد تعرض الى هجمة اعلامية كبيرة من لدن عدد من الائتلافات وخاصة الائتلافات المدنية و سائرون

والحكمة، مدعين بانه هو المقصود بدعوة المرجعية الدينية بالتغيير وعدم انتخاب الوجوه القديمة، ملقين على عاتقه ازمات العراق الامنية والاقتصادية والخدمية.

٦- الائتلافات السنية: لم يستثنَ السنة من التغيير الحاصل في الخطاب العراقي نحو المدنية، ومغادرة الخطاب الديني والطائفي السابق، وعلى الرغم من تعدد هذا الائتلافات الى ان خطابها كما هو حال الائتلافات الشيعية كان واحدا تقريبا، وهو التركيز على مسالة اقامة الدولة المدنية التي تقوم على مبدأ المواطنة ويتساوى فيها الجميع بالحقوق ويحكمها القانون، الدعوة لتكريس الحريات الدستورية وضمان كرامة الانسان، تطوير الاقتصاد العراقي، الحفاظ على التوازن الوطني وتبني المصالحة الوطنية ونزع سلاح كل الحركات المسلحة خارج اطار الدولة.[٤٧] كان من أهم هذه الائتلافات هو "القرار العراقي" "اسامة النجيفي" بالإضافة الى ائتلافات اخرى تغيرت اسمائها بتغير اسم المحافظة التي يشاركون فيها مثل ائتلاف انبار هوياتنا، نينوى هويتنا، صلاح الدين هويتنا، ديالى التحدي، وكان هذا التنوع في الاسماء تكتيك انتخابي ل "حزب الحل" الغرض منه كسب اكثر اصوات من طريق تقديم خطاب انتخابي، يتناسب مع مشاكل وهموم كل محافظة عراقية باعتبارها دائرة انتخابية واحدة.

٧- اما الائتلافات العلمانية وخاصة الليبرالية، التي قدمت نفسها على انها هي صاحبة الدعوة المدنية الحقيقية المتمثلة ببناء دولة المؤسسات، ودولة المواطنة الحقيقية التي تقوم على اسس العدل والمساواة وسيادة القانون[٤٨] فقد تبنت دعوات فصل الدين والمؤسسة الدينية عن العمل السياسي، بل ذهبت الى ابعد من ذلك بالدعوة الى ابعاد الاحزاب الدينية ايضا مبررةً ذلك بان الاحزاب الدينية هي التي تتحمل اخطاء المرحلة السابقة، إلا أن هذه الائتلافات بدوافع برغماتية ولغرض حصد اصوات الناخبين ناقضت نفسها باستخدامها لدعوات المرجعية بالتغيير، وعدم انتخاب المجرب لتوجيه ضربات لخصومها من الاسلاميين وبعنوان مثال نشر الحزب الشيوعي لافتات في بغداد تروج لكلام المرجعية الدينية كان مضمونها "المجرب لا يجرب كونوا مع النزيهين والكفوئين" كما استثمرت تيارات اخرى ومنها ائتلاف الوطنية "اياد علاوي" هذه العبارة المجتزأة "المجرب لا يجرب" في منشورات مرشحيها في المحافظات الجنوبية.

تأسيسا على ما تقدم فأن خطاب التيارات السياسية المتقارب في المفاهيم والبرامج والمتخاصم سياسيا لم يكن مقنعا للشعب العراقي كثيراً، اذ على الرغم من كثرة الكيانات المشاركة في الانتخابات (٢٣ ائتلافًا، ٤٥ حزبًا، ١٩ قائمة فردية) فقد سجلت الانتخابات اضعف مشاركة شعبية منذ عام ٢٠٠٥ حيث بلغت المشاركة في الانتخابات ما نسبته ٤٤٪ فقط من الذين يحق لهم التصويت والمشاركة، فضلا عن ذلك فأن التقارب في خطاب التيارات السياسية قد انعكس على نتائج الانتخابات، اذ كانت متقاربة بشكل كبير مسفرةً عن فوز ائتلاف "سائرون" بالمركز الأول (٥٤) مقعدًا ويليه ائتلاف الفتح (٤٧) مقعدًا، ثم ائتلاف النصر (٤٢) مقعدًا، ائتلاف دولة القانون (٢٦) مقعدًا، الحزب الديمقراطي الكردستاني (٢٥) مقعدًا، ائتلاف الوطنية (٢١) مقعدًا، ائتلاف الحكمة(١٩) مقعدًا، الاتحاد الوطني الكردستاني (١٨) مقعدًا، ائتلاف القرار العراقي (١٦) مقعدًا، كتلة

"الحل" التي دخلت بقوائم متعددة في ست محافظات (١٤) مقعدًا، وتوزعت بقية المقاعد بين أحزاب وقوى اخرى[٤٩] .

الخاتمة:

في ضوء ما تقدم وبعد قراءة الواقع السياسي العراقي للمدة من ٢٠١٠ الى ٢٠١٨ يتبين لنا ان خطاب -هوية وشكل- التيارات السياسية العراقية كان متغيراً باستمرار، وكان عامل الخصومة السياسية هو العامل المهم في عدم ثبات هذا الخطاب، ولم تتمكن التيارات السياسية من تثبيت خطابها؛ بسبب قوة هذا العامل، على الرغم من إدعاء اغلبها انها تيارات ايدلوجية "اسلامية ، ليبرالية ، شيوعية"، لها رؤية محددة وواضحة عن الكون والحياة والانسان والحكم والسلطة، فلم تجد حرجا على وفق البراغماتية السياسية في التحول من اليمين الى اليسار وبالعكس، ومن الاسلامية الى المدنية وبالعكس، بل لم يجد اغلبها حرجا في تبني خطاب يخالف أسسه ومقومات وجوده، فنستطيع ان نعطي مثالا لذلك هو ما فرضه عامل الخصومة وظروف التجديد والبراغماتية السياسية على حزب الدعوة الاسلامية من تغيير في اهدافه والانتقال من اقامة دولة اسلامية تحكمها الشريعة وفقا لأدبياته، الى دعوة صريحة تبناها قبل كل انتخابات تتمثل بإقامة الدولة المدنية التي يحكمها القانون الوضعي، والامر ذاته يسري على المجلس الاعلى الاسلامي، الذي انفصل عنه زعيمه "عمار الحكيم" معلناً تأسيس تياراً جديداً، يتبنى نظرة مغايرة لما كان عليه في السابق، حيث تحول من اقامة دولة يحكمها الولي الفقية الى اقامة دولة مدنية عصرية اشبه في شكلها الى الدولة الليبرالية، والامر ذاته ينطبق على التيار الصدري، الذي ظهر في عام ٢٠٠٤ كتيار راديكالي يسعى الى تحكيم الشريعة، مؤسساً لذلك محاكم شرعية، فنراه تحول سريعا ليتبني الخطاب المدني، بل ذهب ابعد من ذلك الى التحالف مع تيارات صاحبة دعوى علمانية واضحة، مثل الحزب الشيوعي العراقي، وهذا التحول ايضاً لم تشذ عنه التيارات العلمانية، التي حاولت ان تجد نفسها، وتضع موطئ قدما لها في السلطة، فهي ايضاً لم تجد حرجا احيانا في منافسة التيارات الاسلامية، على تبني الدعوات الدينية، ولم تعقها اهدافها عن التحالف مع احزاب وشخصيات اسلامية؛ لغرض تحقيق الفوز والوصول او المشاركة في القدرة والسلطة.

المصادر والحواشي

١- ارنستو لاكلاو (Ernesto Laclau) ؛ (١٩٣٥- ٢٠١٤) هو فيلسوف ارجنتيني وزوجته شانتال موف (Chantal Mouffe) (١٩٤٣-) وهي منظرة سياسية بلجيكية .

٢ - ديويد مارش، جري استوكر : روش ونظرية در علوم سياسي ، ترجمه الى الفارسية امير محمد حاجي يوسفي ، پژوهشكده مطالعات راهبردى ، چاپ نهم ، تهران ١٣٩٥ هجرى شمسى، (٢٠١٦)،ص١٨٧.

٣ - ارنستو لاكلائو ، و شانتال موف : هژمونى واستراتژى سوسيالستى، ترجمه الى الفارسية محمد علي رضايي، نشر ثالث ، تهران، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هجري شمسي (٢٠١٤) ،ص ١٧١ - ٢٠٠.

٤ - الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات الكيانات السياسية ٢٠١٠.

[٥] - نفس المصدر.
[٦] - قناة بغداد الفضائية ٢٠١٠.
[٧] - الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات الكيانات السياسية ٢٠١٠.
[٨] - لقاء تلفزيوني للمالكي بثه التلفزيون العراقي قبل انتخابات ٢٠١٠.
[٩] - استفاد هذا الائتلاف من طبع صور المرجع السيستاني على ملصقات حملتهم، لاقناع الناس بقربهم واتباعهم له، على الرغم من ان المرجع رفض بالعلن تبني أي ائتلاف، مكتفياً بحثّ الناخبين على اختيار المرشحين الكفؤين والنزيهين.
[١٠] - البرنامج الانتخابي لدولة القانون ٢٠١٠، ص٢٠.
[١١] - كلمة المالكي بمناسبة التعريف بائتلاف دولة القانون في ٢٠٠٩/١٠/٢ .
[١٢] - نفس المصدر
[١٣] - برنامج عمل الائتلاف الوطني العراقي ٢٠١٠ .
[١٤] - البرنامج الانتخابي لائتلاف العراقية ٢٠١٠.
[١٥] - بيان وزارة الداخلية العراقية في ٢٠١٢/١٢/٢٠ .
[١٦] - قناة افاق ٢٠١١/١٢/١٩ .
[١٧] - مقابلة قناة اسكاي نيوز عربية في ٢٠١٤/١/٢٥.
[١٨] - استقال في ٢٠١٢/٨/٢٧ بعد ان كتب في بيان استقالته انه استقال بسبب وجود تدخلات من قبل رئيس الوزراء في عمل وزارته. جريدة الاتحاد ٢٠١٢/٨/٢٨
[١٩] - قانة الجزيرة في ٢٠١٤/٤/٢٨.
[٢٠] - "سانت ليغو المعدل"، وهو القانون الذي نظم انتخابات ٢٠١٤ شرعه مجلس النواب العراقي بالتشريع رقم (٤٥) في سنة ٢٠١٣، وهو يتبع صيغة رياضية معينة في توزيع المقاعد على الائتلافات المتنافسة، ينص هذا القانون في "المادة ١٤/ أولًا" :يتم توزيع المقاعد على القوائم المتنافسة عن طريق تقسيم الأصواتُ الصحيحة للقوائم المتنافسة على الأعداد التسلسلية (١.٦، ٣، ٥، ٧، ٩.. إلخ) وفقا لعدد المقاعد المخصّصة لكل دائرة الانتخابية. علما ان العراق يتكون من "١٨" دائرة انتخابية.
[٢١] - خطبة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في يوم الجمعة ٣/٧/ ٢٠١٤ .
[٢٢]- وكالة المدى برس ٢٠١٤/٤/١ .
[٢٣] - وكالة المدى برس في ٢٠١٤/٤/٥
[٢٤] - صحيفة الشرق الاوسط السعودية ٢٠١٣/١٢/١٤ .
[٢٥] - صحيفة الزمان ٢٠١٣/١٢/١٥ .
[٢٦] - بيان ائتلاف متحدون في ٢٠١٣/١٢/١٤ .
[٢٧] - قناة الشرقية ٢٠١٤/٤/١٥ .
[٢٨] - خطبة الجمعة الشيخ الكربلائي ٢٠١٤/٦/١٣.
[٢٩] - خطبة الجمعة الشيخ الكربلائي ٢٠١٤/٧/٢٥.
[٣٠] - خطبة الجمعة الشيخ الكربلائي في ٢٠١٤/٨/٩.
[٣١] - الوثيقة بتاريخ ١١/ رمضان/ ١٤٣٥

[٣٢] - بيان المكتب السياسي لحزب الدعوة الاسلامية في ٢٠١٨/١/١٣ .
[٣٣] - بيان صحفي القاه جعفر الموسوي في ٢٠١٧/٩/٢٠ .
[٣٤] - خطاب الحكيم في يوم اعلان تاسيس تيار الحكمة لوطني ٢٠١٧/٧/٢٦ .
[٣٥] - بيان الحزب الاسلامي في ٢٠١٨/٢/٢٦ .
[٣٦] - البيان التأسيسي للتجمع المدني للإصلاح في ٢٠١٧/٨/١٨ .
[٣٧] - خطبة الجمعة الشيخ الكربلائي في ٢٠١٨/٥/٤
[٣٨] - البرنامج الانتخابي لائتلاف سائرون نيسان ٢٠١٨ .
[٣٩] - مقابلة مفيد الجزائري على الجزيرة نت في ٢٠١٨/٤/٣.
[٤٠] - نفس المصدر.
[٤١] - حوار حسن العاقولي مع جريدة العربي الجديد في ٢٠١٨/٤/١٤.
[٤٢] - هادي العامري خطاب اعلان تحالف الفتح في ٢٠١٨/٣/٣١.
[٤٣] - البرنامج الانتخابي لائتلاف النصر ٢٠١٨.
[٤٤] - خطاب العبادي في كربلاء ٢٠١٨/٥/٤ وايضا المكتب الاعلامي لائتلاف النصر.
[٤٥] - البرنامج الانتخابي لتيار الحكمة الوطني ٢٠١٨،ص٣٩.
[٤٦] - خطاب المالكي في ٢٠١٨/٤/١٤.
[٤٧] - برنامج تحالف القرار العراقي، جريدة دنيا الوطن في ٢٠١٨/١/١٥ .
[٤٨] - الموقع الرسمي لائتلاف الوطنية على الفيسبوك في ٢٠١٨/٤/١٥
[٤٩] - الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، نتائج انتخابات ٢٠١٨